المنظومة

العنوان:	قانون الفكر وفكر القانون
المصدر:	الدراسات الاعلامية
الناشر:	المركز العربي الاقليمي للدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والبيئة
المؤلف الرئيسي:	فرحات، محمد نور
المجلد/العدد:	ع80
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1995
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	366 - 365
رقم MD:	1293695
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	القوانين والتشريعات، قانون الفكر، الدراسات الفكرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1293695

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

فرحات، محمد نور. (1995). قانون الفكر وفكر القانون.الدراسات الاعلامية، ع80، 365 - 366. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1293695

إسلوب MLA

فرحات، محمد نور. "قانون الفكر وفكر القانون."الدراسات الاعلاميةع80 (1995): 365 - 366. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1293695

© 2026 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

قانون الفكر وفكر القانون

●● اثارت التعديلات التى ادخلت على عدد من النصوص التشريعية المتعلقة بجرائم النشر ردود افعال متصاعدة على الساحتين الثقافية والسياسية المصرية . وبصرف النظر عن مدى صواب هذه التعديلات من الناحية الموضوعية ، ومدى الحاجة إليها من الناحية الاجتماعية ، فالظاهر حتى الآن انه ما لم يتم تدارك الأمر ، باجراءات وسياسات موازية فإن هذه التعديلات التشريعية من شانها أن تحدث شرخا فى تحالف شرائح من المثقفين مع مواقع الحكم ، هذا التحالف الذى ارتكز على قيم العقلانية والحرية فى مواجهة الإرهاب والتعصب ، وهو التحالف الذى مكن مجتمعنا من مواجهة اشرس هجمة ظلامية تعرض لها فى تاريخه الحديث ●●

والذى يمعن النظر فى آليات النظام السياسى المصرى المعاصر وعلاقتها بالعملية التشريعية سـرعان ماسيكتشـف اختـلاط سـمات التشريع عندنا بسمات القرار الأخرى التنفيذى رغم اختلاف وظيفة ومجال كل منهما .

حقيقة أن عملية التشريع فى مصر تبدو للناظر على عجل أنها عملية من السهولة بمكان بحيث لاتتطلب إلا أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون يعد على عجل إلى مجلس الشعب ليصدر على الفور فى غيبة أى قوى حقيقية تعمل على ترشيد العملية التشريعية . ولكن هذه السهولة الظاهرة تخفى خلفها مخاطر جمة على الكيان الاجتماعى بأكمله - إذ أن هناك فرقا بين أن يكون التشريع موجودا وأن يكون هذا التشريع نافذا فعلا . فنفاذ التشريع وفاعليته فى التطبيق رهن باقتناع شعبى واسع بعدالته وتعبيره عن طموحات ورؤى المخاطبين بأحكامه . وما ظاهرة الاغتراب التشريعى التى يعانى منها مجتمعنا رغم غزارة الانتاج التشريعى ، إلا نتيجة لذلك الاسلوب فى اعداد التشريعات الذى يختلط فيه التشريع بالقرار الادارى .

والأمر الصعب والمهم فى العملية التشريعية ليس أن يصدر التشريع باجراءات سلسلة بموافقة ميسرة فى ليلة تشريعية متعجلة ، وإنما أن يكون التشريع كفؤا ، اى أن يحقق الأهداف المرجوة منه بصدوره . وظنى أن عددا كبيرا من تشريعاتنا لا تحقق الهدف منها لأنها لا تراعى الأسس العلمية فى صناعة التشريع ، فتتحول إلى مجموعة من الأوامر والتعليمات التى لاتجد من يمتثل لها أو يطبقها . إذ أن أول أسس الصناعة العلمية للتشريع لا تتمثل فى مجرد إحكام الصياغة وتشديد الجزاء ، فقد برعت خبرة المصريين فى التحلل من الصياغات المحكمة وتجنب الجزاءات مهما بلغت شدتها ، وانما تتمثل تلك الاسس فى التزام المشرع بمجموعة من المثل

التشريعية الكبرى وأن يكون التشريع راسخ جذور فى التربة الاجتماعية . فالتشريع ليس مجرد افصاح الدولة عن ارادتها مهما كان محتوى هذه الارادة ، بل يجب أن تكون هذه الارادة محكومة بإعتبارات العدل والحرية .

إن موازنة دقيقة بين إعتبارات العدل والحرية من ناحية والأمن والنظام والاستقرار من ناحية ثانية ، يجب أن تترسخ فى ذهن المشرع وضميره القانونى عند وضع التشريع . ثم إن انفصال التشريع عن تربته الاجتماعية يعنى اندثار اثر التشريع قبل ميلاده . لأن التشريع فى البداية والنهاية لن يطبق إلا بواسطة المخاطبين بأحكامه . وإذا فقد هؤلاء الاقتناع بعدالته فإن أكبر الصياغات إحكاما وأكثر الجزاءات قسوة لن يكفل للتشريع التطبيق فى الواقع ، ومن يرد الأمثلة فلدينا عشرات من الأمثلة .

وأقول ، إن هذه التعديلات الأخيرة التى تفتق عنها ذهن تكنوقراط التشريع فى مصر لن تنجح إلا فى شق الصف الوطنى لمكافحة التطرف والتعصب والارهاب ، والذى كان قوامه جهاز الدولة من ناحية وأقلام المثقفين الوطنيين من ناحية ثانية .

ومع ذلك ففى غمار العجلة واللهفة على إصدار التشريعات ، تغيب عن تكنوقراط التشريع مهارتهم فى سن تشريعات غير مشوبة بعيب عدم الدستورية . ولن أتحدث هنا عن نص المادتين ٤٧ و٤٨ من الدستور المنظمتين لحرية الرأى والتعبير والصحافة والنشر ، وشبهة مخالفة التعديلات الأخيرة ، ولكننى أتحدث عن مطاعن فى عدم دستورية هذه التعديلات ، فالنصوص التى عدلت تتعلق مباشرة بحقوق منصوص عليها فى الدستور ، وهى حرية الرأى والتعبير والصحافة ، أى أنها نصوص قانونية مكملة للدستور ووفقا لنص المادة ١٩٥ من الدستور ، كان يتحتم عرض هذه النصوص على مجلس الشورى قبل عرضها على مجلس الشعب . أما وأنها صدرت دون اتباع هذا الاجراء الدستورى فإن ذلك يشكك فى دستوريتها عند عرض أمرها على المحكمة الدستورية العليا . ثم إن هذه التعديلات قد صدرت بالمخالفة لنص المادة ١٠٧ من الدستور التى تشترط لصحة انعقاد المجلس حضور أغلبية أعضائه ، وهذا الشرط كان مفتقدا فى الجلسة التى صدرت فيها التعديلات وفقا لما هو ثابت بمضبطتها . ولكنها للعجلة فى اصدار التشريعات .

د. محمد نور فرحات